دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	عوامل القوة الوطنية و الأمن القومي
المصدر:	المجلة الثقافية
الناشر:	الجامعة الأردنية
المؤلف الرئيسي:	نصيرات، سليمان
المجلد/العدد:	ع 34
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	1995
الصفحات:	19 - 30
رقم MD:	137168
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	AraBase
مواضيع:	الصهيونية ، الأمن القومي ، الأوضاع السياسية ، الأوضاع الاقتصادية ، الوحدة العربية ، السياسة الخارجية ، الموارد الطبيعية ، الموارد البشرية ، وسائل الاتصال، القوة العسكرية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/137168

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

عوامل القوة الوطنية والأمن القومي

سليمان نصيرات / ص.ب (١٥٠٥٨٤)، الزرقاء

١ - مفهوم القوة الوطنية :

أ - المقدمـــــة :

لقد ارتبط الأمن القومي سابقا ولدرجة كبيرة بمفهوم القوة العسكرية المادية للدولة، لذلك فقد كان ينصب التحليل لدى دراسة القوة الوطنية لأية أمة على الميزان العسكري المجرد، ولكن هذا المفهوم بدأ يتغير تبعاً لأهمية عوامل أخرى برزت في هذا القرن. وهذه العوامل تتعلق بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسكانية والقدرة التنظيمية للدولة، فلم تعد القوة الوطنية عامل مقارنة بسيطاً بين تعداد وقدرات جيشين أو مقارنة مجردة لعدد سكان امتين. لقد اثبتت الخبرات السابقة والدراسات المقارنة للتاريخ ظهور أمم توافرت فيها عناصر القوة الوطنية، على الرغم من صغر حجمها وقلة عدد سكانها، مقارنة مع الدول الأخرى، فعلى سبيل المثال فان عدد سكان شبه القارة الهندية يفوق أكثر من الضعف عدد سكان دول غرب أوروبا، في حين أن هذه الدول تتمتع بمركز قوة مؤثر على الصعيد الدولي أكبر بكثير مما حازت عليه دول القارة الهندية .

عند دراسة عناصر القوة الوطنية للدولة يجب التفريق أيضا بين عاملين مهمين، وهما القدرة الفعالة الراهنة للدولة والقدرة الكامنة لها، فيمكن أن يكون للدولة قدرة فعالة راهنة ولكنها لا تمتلك القوة الكامنة لصراع طويل الأمد. وهذا ينطبق بدرجة كبيرة على الموقف ما بين العرب والدولة الصهيونية، إذ إن اسرائيل تمتلك قدرة فعالة كبيرة، وقدرة كامنة محدودة، في حين أن الدول العربية تمتلك قدرة كامنة كبيرة جدا ولا يتطلب الموقف لتحويل هذه القوة الكامنة الى قوة فعالة سوى توافر الإرادة السياسية والتصميم لدى القادة العرب على تحقيق الوحدة العربية المنشودة .

إن الهدف الأساسي لأية سياسة خارجية لأية دولة هو المحافظة على سيادتها واستقلالها. ولتحقيق هذا الهدف فإنه يتوجب على الدولة أن تعمل باستمرار على تحسين مركز قوتها. وقبل الدخول في تعريف عناصر القوة الوطنية يجدر بنا أن نعرف ما هو المقصود بتعبير الدولة والقطر والأمة، فهذه المصطلحات استخدمت بشكل أو بآخر لتعني المفهوم نفسه، مع أن كل واحد منها له معنى محدد، فالدولة لها مقومات عامة؛ مثل السكان والإقليم الجغرافي والاقتصاد والثقافة، ويجب أن يكون لها رقعة جغرافية، بغض النظر اذا ما كانت حدودها مجال نزاع أو اذا كانت هناك حكومة تطالب بالإقليم نفسه، أما القطر فهو مصطلح يدل على الدولة من حيث مظهرها الجغرافي، فالمستعمرة تعد قطرا، علما بأنها لا تمتلك المقومات الأخرى للدولة، والدولة يجب أن يكون لها حكومة أو سلطة شرعية فعالة لممارسة القيادة والإدارة في القطر، وأما المقوم الأخير للدولة فهو الثقافة الواحدة التي تشمل القيم المشتركة والعادات والأعراف والتقاليد، التي تربط الشعب ببعضه البعض وتعطيه هوية مميزة، وتوجهه نحو أهداف مشتركة. أما الأمة، فهو مصطلح لا يشير الى الحكومة ولكن يشير الى الشعب، وعلى ذلك فان الأمة تتميز عن القطر أو الدولة في أن أفراد شعبها ليس فقط يشتركون في القيم والثقافة المشتركة والمصالح الاقتصادية؛ ولكن ايضا يدركون وحدتهم كأمة. فعلى سبيل المثال كانت بولندا خلال القرن التاسع عشر تمثل أمة واحدة على الرغم من أنها على الصعيد العملي كانت مقسمة ما بين بروسيا والنمسا وروسيا، ولم يكن هناك دولة بولندية، وهذا ينطبق أيضا على الأمة العربية المقسمة الى دول عديدة، ولا يوجد دولة عربية واحدة، ولكن العرب يشكلون أمة واحدة، في حين أن الاتحاد السوفيتي سابقا كان يمثل دولة واحدة ولكنه لم يكوّن أمة واحدة في أي وقت من الأوقات.

ب - عناصر القوة الوطنية والقومية :

١ - الرقعة الجغرافية :

تشمل الرقعة الجغرافية عوامل فشل طبيعة الأرض والحجم والموقع بالنسبة للدول الاخرى. فبالنسبة لطبيعة الأرض فقد أثر امتلاك الصواريخ على أهمية الأرض وإمكانية استخدامها كعائق، فلم تعد البحار أو الجبال أو الصحارى عوائق يمكن الاعتماد عليها اذا أخذنا هذا العامل في الاعتبار، أما في ظروف الحرب التقليدية فان المواقع والحركة السطحية ستبقى على درجة من الأهمية، فالأمة التي تستطيع أن توازن بشكل فعال بين طبيعة الأرض ونظامها الدفاعي سيكون لها ميزة جيدة للحفاظ على سيادتها الاقليمية. وأما بالنسبة للحجم فان حجم القطر قد يكون سيئة أو حسنة للأمن الوطني، فالمساحة

الواسعة المترامية قد تعدّ عبئا عندما تكون المواصلات والقوة الداخلية غير قادرة على السيطرة بفعالية على هذه المناطق، كذلك فان الحجم يوفّر امكانية أن تكشف التقنيات الحديثة والتقدم العلمي مواقع جديدة للموارد الطبيعية. اما الموقع بالنسبة للدول الاخرى فيعد على جانب كبير من الأهمية، فوجود حدود مشتركة للدولة مع دول أخرى ذات نوايا عدوانية له تأثير كبير على هدف الأمة، فالموارد التي يمكن أن تستخدم للتنمية والتقدم الاجتماعي ستوظف لدعم الأمن الوطني، كذلك فان ضيق الرقعة الجغرافية يخلق جوا من عدم الاستقرار النفسي، لأن التهديد المعادي يبقى ظاهرا للعيان .

٢ - السكـــــان :

لدى مناقشة موضوع السكان ينبغي التطرق الى العناصر الأساسية، وهي العدد والنمو، والقوى البشرية. ويعد العدد أمرا مهما في تقدير القوة التاريخ لم تحقق أية أمة وضعية مميزة كدولة عظمى دون عدد معقول من السكان. وعلى أية حال، فان عدد السكان الكبير المتدني الكفاءة في استثمار عوامل الإنتاج والمتعدد الثقافات يواجه مصاعب كبيرة في تحقيق مركز قوة مرموق، وأما النمو، فيعزى في كثير من الحالات الى تدنّي نسبة الوفيات وتزايد نسبة المواليد، فالأمة التي توازن بين النمو السكاني ومستوى الإنتاج القومي يمكن أن تحافظ على مستوى معيشي جيد. ويجب على الأمة اذا ارادت أن تحقق تقدما حقيقيا أن تطور نهضة صناعية متقدمة. وأما القوة البشرية، فهي ذلك القسم من السكان المتوافر لأغراض دعم السياسات الوطنية، فالأمة التي تفقد التوازن بين عدد الذكور والإناث أو بين عدد كبار السن والشباب سيكون لها قاعدة بشرية غير ملائمة لأغراض توظيفية في مجالات الإنتاج المختلفة، أو القوة العسكرية .

٣ - الموارد الطبيعيـــــة :

يمكن مناقشة هذا الموضوع من وجهة نظر التوزيع والنضوب والاكتفاء الذاتي. فالتوزيع يشمل مدى وفرة المعادن الاستراتيجية في الدولة. وحتى تتمكن الدول من تطوير نفسها صناعيا ودعم قوتها الوطنية يجب أن تمتلك أو يكون لها حرية الوصول الى المعادن الاستراتيجية الرئيسة، مثل البترول والحديد والفحم. إن السعي من أجل الحصول أو الوصول لهذه المعادن سيؤدي إلى الكثير من الحروب والصراعات الدولية، وخصوصا أن المعادن الحيوية المكتشفة حديثا مثل اليورانيوم والتيتانيوم، والجرمانيوم ليست موزعة بطريقة متساوية في العالم، لذلك فان كيفية تذليل الأمة لمعضلة التوزيع هذه سوف يكون لها تأثير كبير على نفوذها. أما النضوب، فهو المحصلة الطبيعية للطلب

المتزايد على الموارد الطبيعية الذي يعجل في نضوبها.

ان النقص المستمر في المواد الخام وندرتها قد يجعل منها أهدافا رئيسة في العلاقات الدولية. وأما الاكتفاء الذاتي فانه يشير الى قدرة الأمة على إدامة معايير الاستهلاك دون الحاجة الى اللجوء الى المصادر الخارجية للتزويد. وهذه الحالة المجردة هي أقرب الى المثالية، ولا يمكن تحقيقها على أرض الواقع. فلا يوجد أمة يمكن أن تكون مكتفية ذاتيا بشكل كامل. إن كيفية تصرف الدولة في حالة انقطاع الموارد الخارجية للتزويد سيكون المعيار لدرجة اكتفائها الذاتي .

٤ - الانتاجيـــــــة :

ويشمل ذلك الانتاج الزراعي والصناعي والتقني، فالانتاج الزراعي يتضمن استخدام الجهد البشري من أجل تحويل المواد الخام الى المنتج النهائي، ويتم تحديد مستوى الانتاج الزراعي بواسطة قدرة الموارد الطبيعية والمصنعة وحجم القوة البشرية المتوافرة، وأما الإنتاجية الصناعية فهي تسير في خط موازٍ للانتاج الزراعي، فكلاهما يحتاج إلى الموارد الطبيعية والقوة البشرية لإدامته وتحسين نوعيته، ويتطلب الانتاج الصناعي وجود قاعدة بشرية على درجة عالية من المهارة والتعليم وتوافر وسائل المواصلات والاتصالات لنقل وتوزيع السلع المصنعة بسرعة وكفاءة للاستخدام المحلي والتصدير، وكذلك توافر تقنية متقدمة للتحسين المستمر للانتاج كماً ونوعاً. أما الإنتاجية التقنية، فانها تساعد في خلق قدرة كبيرة للأمة الصناعية في تراكم رأس المال والقدرة على استثماره في الخارج، وهناك نوعان من التقنية يمكن أن تؤثر على قوة الأمة، وهي التقنية العسكرية التي يمكن ان تغير المفاهيم والاساليب والاستراتيجيات العسكرية والتقنية الصناعية المدنية، التي تساعد على اكتشاف وسائل توفر للإنتاج إمكانات أفضل وأسرع في التوزيع والتصدير والمنافسة، وتعد التقنية عنصرا مهما في تقديم درجة أهمية الأمة على الصعيد المحلّي والدّولي .

٥ - المركز الاقتصـــــادي :

تتحدد القدرة العامة للأمة في إحراز وضع اقتصادي جيد في مدى قدرتها على تقليل المنتجات عديمة الجدوى والاستهلاك الزائد عن الحاجة والاستفادة القصوى من طاقات المصانع والآلات والمعدات والقوى البشرية لمضاعفة الإنتاج ورفع الكفاءة والفعالية للإدارة والتنظيم للأفراد والمعدات .

٦ - البنـــاء الاجتماعي :

تتحدد قوة البناء الاجتماعي للأمة من خلال درجة تماسك الجماعات والقوى والفعاليات المختلفة فيها، ومدى تجانسها وتحليها بالقيم المشتركة. إن وجود النظام الطبقي الواضح في المجتمع قد يخلق تنوعاً في القيم، كما أن تعذّر حصول طبقات معينة على التعليم العالي يحدّد عدد الأفراد الذين قد يحصلون على فرصة لتطوير أنفسهم، وبذلك قد تضيع مواهب كثيرة لا تكتشف، أو لا تتاح لها الفرصة للظهور .

ان القيم المشتركة أيضا لها علاقة بمستوى التعليم في المجتمع، فالأمة التي تحكم من قبل نخبة صغيرة، قد تجد بعد فترة أن قيم هذه النخبة مختلفة كلية عن قيم المجتمع عامـــة .

٧ - البنـــاء السياسي :

ويشمل البناء السياسي فكر وعقيدة الدولة والشعور الوطني والقومي. لا يمكن تعريف الفكر بأنه مجموعة من المباديء والمعتقدات المتعلقة بقيم معينة. ويعد الفكر عنصرا مهما جدا في قوة الأمة. فاذا ما توافر الفكر ولاقى قبولا واسعا في المجتمع فان قادة هذا المجتمع سيكون لديهم إمكانية كبيرة في توجيه وحشد طاقات الشعب تجاه الاهداف المرجوة. أما الشعور الوطني أو القومي، فهو يمثل الانتماء الراسخ للوطن وشعور وإدراك الافراد لوحدتهم، وكذلك تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، والإيمان الذي لا يتزعزع في القيم الثقافية والدينية والسياسية والتاريخية للأمة .

٨ - القـــدرة العسكرية :

تعد القوة العسكرية عاملا رئيسا في تقدير القوة الفعالة للأمة، وهناك عوامل عديدة تحدد القوة العسكرية، وهي حجم المؤسسة العسكرية ومدى توفر الاسلحة والمعدات الحديثة وقدراتها. وكذلك كيفية توضيح القوة البشرية والعقيدة التي تملي الاسلوب الذي سيتم بموجبه استخدام القوات المسلحة لتحقيق الأهداف الوطنية .

هناك مظهران للقدرة العسكرية وهما : القوة العسكرية الفعالة والقدرة العسكرية الكامنة، فالقوة الكامنة تشمل الموارد البشرية كافة والمادية التي تستطيع الدولة تعبئتها لاغراض المجهود العسكري. ويمكن تقدير القوة الفعالة بأنها مقدار الموارد التي تستطيع الدولة تحويلها فورا الى قوة عسكرية. كذلك فانه يوجد ارتباط ما بين المفاجأة وامكانات الدولة في حشد قوة عسكرية فعّالة وبسرعة، إذ تستطيع أمة صغيرة نسبيا ان تمتلك

قدرة عسكرية فعالة وتحقق المفاجأة وتهزم أمة تمتلك قدرة عسكرية كامنة كبيرة، ولكنها لا تمتلك قدرة عسكرية فعالة راهنة. ومن المعروف أن عامل الوقت دائما يعمل لمصلحة الأمة التي تمتلك قوة كامنة كبيرة، اذا ما استطاعت امتصاص الضربة الأولى .

٢ - نظريات لتوزين القوة الوطنية :

ان العوامل الاقتصادية والجغرافية والبشرية والسياسية والاجتماعية والانتاجية والعسكرية تشكل في مجموعها الأساس لتوزين القوة الوطنية لأية أمة. يوجد لبعض عناصر القوة الوطنية أبعاد ملموسة يمكن توزينها وقياسها، في حين أن بعضها الآخر يصعب قياسه كوحدة منفصلة، ولكن تظهر نتائجه في عوامل أخرى. فالتقدم العلمي تظهر نتائجه في المحصلة النهائية لقياس نوعية القوى البشرية والقدرة العسكرية والاقتصادية للدولة، وينطبق ذلك أيضا على البناء السياسي والاجتماعي الذي يظهر أثرهما لدى قياس الهدف الاستراتيجي والارادة الوطنية .

إن أية استراتيجية سليمة تتطلب تقييما موضوعيا ودقيقا لعناصر القوة الوطنية محليا واقليميا ودوليا. وهذا عادة ما يشمل القدرة النووية كقوة رادعة اذا توافرت للدولة، وكذلك عناصر القوة الاخرى التي لها أثر حاسم في هذا التقدير. ان القدرة الاقتصادية وتوافر الموارد الحيوية والتماسك والترابط المنطقي في تكوين الهدف الاستراتيجي ودرجة الاجماع عليه، والذي يعبر عنه بالارادة الوطنية سوف تؤثر بشكل ملموس على الأسلوب الذي يمكن أن تستخدم فيه القوة العسكرية والقدرة الاقتصادية .

ان المحصلة العامة للقوة الوطنية تتألف من نقاط الضعف والقوة كافة للاستراتيجية العسكرية والاقتصادية والسياسية، التي يمكن في النهاية ترجمتها، وبشكل مباشر، بواسطة القدرة العسكرية وموقع الدولة وطبيعة الحدود والسكان والموارد والاقتصاد والتقدم التقني، والتماسك الاجتماعي ودرجة استقرار البناء السياسي، وتطور عملية صنع القرار الاستراتيجي والروح الوطنية. ولتسهيل مهمة وصف عناصر القوة الوطنية في تراكيبها المختلفة فقد استنبطت معادلة لتوزين وتقدير بعض هذه العوامل وبشكل حسابي ملموس. ان هذه المعادلة لا تعد وسيلة سحرية، ولكنها تقدم نظرية مختصرة ودليلا مفيدا للوصول الى تقدير معقول لهذه القوة، بدل الاعتماد على الآراء والاحكام الشخصية التي تتفاوت تبعا للفروق الفردية بين الاشخاص، وقدراتهم على الحكم السليم والتقدير الذكي وخبراتهم وتجاربهم السابقة. وفيما يلي بيان لهذه المعادلة :

ق م = (ك ح + ق أ + ق ع) × (هـ + أ)

حيث الرموز تعني ما يلي :

ق م = القدرة المقدرة .

ك ح = الكتلة الحرجة (السكان + الرقعة الجغرافية) .

ق أ = القدرة الاقتصادية .

ق ع = القدرة العسكرية .

هـ = الهدف الاستراتيجي .

أ = الإرادة السياسية .

ب - الكتلة الحرجة (ك ح) :

ان العامل الأولي في هذه المعادلة هو الكتلة الحرجة، وهو الوزن الذي يعطى للسكان والرقعة الجغرافية للدولة .

١ - السكـــــان :

يشمل عنصر السكان لدى توزين الكتلة الحرجة على العدد الكلّي للسكان، بما في ذلك العدد الذي يمكن توظيفه لدعم الاقتصاد والإنتاج والمجهود الحربي، وكذلك نوعية القوى البشرية ومدى التقدم العلمي والتقني للدولة. لأن السكان في نهاية الامر سيقع عليهم مسؤولية استغلال الموارد الاقتصادية، ودعم خطط التنمية، وتطوير البناء السياسي والاجتماعي الذي يشكل في مجموعه ثقافة الأمة. إن معنوية ونوعية وكفاءة الانسان ذات أهمية تفوق الموارد المادية، ان حجم السكان يعد عاملا رئيسا في التقدير اذا كانت دولة ما تكوّن كتلة حرجة في مفهوم القوة الوطنية .

٢ - الرقعـــة الجغرافية :

تعدّ الرقعة الجغرافية عنصرا مهما في توزين الكتلة الحرجة، فتوزيع الأرض بين الأمم غير متساو، شأنه شأن التوزيع السكاني، كما أن أهمية الموقع الجغرافي تتفاوت تبعا لموقع الدولة بالنسبة للدول الاخرى. وبشكل عام فانّ مساحة الكرة الارضية يبلغ (١٩٧,٥) مليون ميل مربع، منها حوالي (١٤٠) مليون ميل مربع مغطى بالمياه، وحوالي (٥,٥) مليون ميل مربع يقعان في القطبين الشمالي والجنوبي، وبهذا يتبقى ما مجموعه

(٥٢) مليون ميل مربع قابل للاستيطان البشري. وتشمل الرقعة الجغرافية عادة الموقع بالنسبة للدول الأخرى والمساحة والحدود ووجود ممرات مائية دولية فيها، أو وجود منافذ لها على البحر أو اكثر، ومدى وفرة الموارد الاستراتيجية فيها؛ كالبترول والحديد واليورانيوم وطبيعة المناخ ودرجة قابلية الأرض للإنتاج الزراعي والحيواني .

ج - القـــدرة الاقتصادية (ق أ) :

في أثناء صياغة المعادلة لتوزين القوة الوطنية نرى من الواضح أن الحسابات المعتمدة على السكان والرقعة الجغرافية لن تكون كافية، وعلى ذلك يجب إضافة القدرة الاقتصادية للدولة، لتطوير المعادلة فتعكس اثر القدرة الاقتصادية وتصبح كما يلي :

ق م = (ك ح + ق أ - .....)

يعد تاريخ وتراث وثقافة الأمة وإنجازاتها السابقة والمتوقعة والثروة الروحية والمادية لها عاملا أساسيا في توزين القدرة الاقتصادية. فالاقتصاد هو الأساس الذي بموجبه يتم تلبية حاجات الشعب من السلع والخدمات، وترتكز عليها أيضا قدرات الدولة العسكرية وإمكاناتها في صناعة الاسلحة وتزويد القوى البشرية المؤهلة، وتقديم الدعم الإداري والفني الذي تحتاجه الجيوش الحديثة .

إن مهمة قياس القدرة الاقتصادية ليست بالأمر السهل، لأن القدرة الاقتصادية متعددة الأبعاد والجوانب، فالناتج الاقتصادي والثروة الملازمين لتوافر الموارد وفعالية النشاطات الاقتصادية يعد مهما في فترات الصراع أو التهديد بالحرب، لأنها تمثل قدرة فورية، وعلى المدى البعيد فإن القدرة الاقتصادية الكامنة التي تعتبر ملازمة لقدرات الاحتياط وتعبئة المجهود الحربي تعد على جانب كبير من الأهمية، لضرورتها لدعم القدرة العسكرية في حالة صراع طويل الأمد .

ان الطريقة الشاملة والمباشرة لتوزين القدرة الاقتصادية للدولة هي معرفة القيمة الكلية للسلع والخدمات التي تنتجها الدولة، ويتم تسويقها في العالم. وهذا ما يطلق على الناتج القومي العام. والذي في حالة ربطه مع المظاهر الاقتصادية الأخرى كالموارد الطبيعية والتقدم التقني والتجارة الدولية يعد مهما جدا في توزين القدرة الاقتصادية .

يعد الناتج القومي العام مهماً جدا في التوزين، الا انه قد يخفي بعض الملامح الاقتصادية الخاصة التي لها أثر مادي على توزين القوة الوطنية، لذلك فقد تم اختيار خمسة عناصر اقتصادية حيوية لاستخدامها لاغراض التوزين، وهي : الطاقة والقدرة

الصناعية وانتاج الغذاء والتجارة الدولية والمعادن الحيوية. ان توافر او عدم توافر هذه العناصر يكسب أو يحرم الدولة وزنا في التقدير، وبذلك فانها قد تعد نقطة قوة إيجابية أو نقطة ضعف سلبية، لدى توزيع القدرة الاقتصادية .

١ - الطاقـــــــة :

تعد الطاقة واحدة من العناصر الأساسية في تقدير القوة الاقتصادية، وبشكل خاص في الدول الصناعية، أو الدول التي تسيطر على موارد الطاقة. هناك علاقة وثيقة بين مستوى استهلاك الطاقة ومستوى الانتاج القومي العام للدولة. فالاكتفاء الذاتي أو عدمه من الطاقة يمكن أن يؤثر على القدرة الاقتصادية والعسكرية الراهنة والمحتملة، فالدول التي تستورد مقادير كبيرة من الطاقة لن يكون لها قاعدة اقتصادية راسخة مقارنة مع الدول الاخرى التي تنتج احتياجاتها من الطاقة. وكذلك فإن الدول التي سيكون لها فائض من الطاقة القابلة للتصدير سيكون لها ميزة على الدول الأخرى، والعناصر الأساسية للطاقة هي : البترول والفحم والغاز والطاقة النووية .

٢ - القدرة الصناعيـــــــة :

يوجد علاقة وثيقة بين القدرة الاقتصادية والقدرة الصناعية للدولة، لان القدرة الصناعية تمكن الدولة من تحويل المواد الاساسية اللازمة في الصناعات الثقيلة، كصناعة الصلب والمواد اللازمة في البناء كالاسمنت، وكذلك الألومنيوم. وهذه المواد تعد مرتكزات مهمة لصناعة حديثة متطورة .

٣ - الغـــــــذاء :

ان القدرة الزراعية والحيوانية الراهنة والمحتملة للدولة على جانب كبير من الأهمية في توزين القدرة الاقتصادية والأمن الغذائي، فالدول التي تستورد كميات كبيرة من الغذاء ستنفق كميات كبيرة من احتياطي عملتها الصعبة لتلبية ذلك، بدلا من استخدامها في شراء المعادن الحيوية والآلات والتقنية والأسلحة اضافة الى إمكانية استخدام الغذاء من قبل الدول الأخرى كوسيلة ضغط سياسي على الدولة .

٤ - التجارة الدوليـــة :

يعد الميزان التجاري للصادرات معيارا أساسيا في قياس القدرة الاقتصادية للدولة، فالدولة التي يتراكم لديها فائض كبير في ميزانها التجاري ستسجل نقاط قوة لصالحها لدى توزين القدرة الاقتصادية، في حين ان العجز في هذا الميزان سيؤثر سلبيا على توزين هذه القدرات .

٥ - المعادن الحيويـــــة :

ان المعادن الحيوية ليست منتشرة بالدرجة الكافية لتلبية احتياجات التقنية الصناعية المتقدمة، لذلك فانها تعد حيوية لأهميتها في الصناعات، وهذه المعادن قد تشمل الحديد والنحاس والبوكسايت (الالومنيوم) والكروم واليورانيوم، وما ينطبق على الطاقة ينطبق على هذه المعادن من حيث القدرة على التصدير، فالقدرة التصديرية تعطي وزنا اضافيا للقدرة الاقتصادية، بينما يعد الاستيراد نقطة ضعف سلبية فيها .

د - القدرة العسكرية (ق ع) :

لقد ذكرت حتى الآن عاملين من عوامل توزين القدرة، وهما الكتلة الحرجة والقدرة الاقتصادية، وسأستعرض هنا العامل الثالث في هذه المعادلة، وهو القدرة العسكرية. وعلى هذا ستصبح المعادلة كما يلي :

ق م = (ك ح + ق أ + ق ع) .....

تعد القدرة العسكرية في العادة الملاذ الأخير في النزاعات الدولية، وكما قال المنظر الاستراتيجي (فون كلاوزنتز) : «إن الحرب ليست الا استمرارا للسياسة، ولكن بوسائل أخرى». وعادة لا تلجأ الدول للتهديد بالقوة الا اذا استنفدت الوسائل السياسية والدبلوماسية، أو اذا ما شعرت بأن مصالحها الحيوية تتعرض للخطر، وكلما اقتربت الدول من الخيار العسكري فانه يصبح من الضروري لها ان تعبىء قدراتها العسكرية، وترفع من جاهزيتها القتالية لمواجهة الموقف .

لدى توزين القدرة العسكرية فان التقدير ينصبُ على العوامل الرئيسية التي تتشكل منها القدرة العسكرية، وهي نوعية القوة البشرية، والمعدات والمهارات والتدريب وكفاءة القيادات وتماسك استراتيجيات العمليات ومدى قابلية الحركة وفعالية الاسلحة ومدى قدرة البيئة التحتية على خدمة الإسناد الاداري للجهد العسكري .

هـ - الهدف الاستراتيجي والإرادة السياسية الوطنية :

ان القسم الأخير في هذه المعادلة هو الهدف الاستراتيجي والإرادة الوطنية، وحتى تتكامل المعادلة يجب أن تعكس أثر الاستراتيجية الوطنية والإرادة فيها لتصبح كما يلي:

ق م = (ك ح + ق أ + ق ع) × (هـ + أ)

وحتى يتم استخراج المحصلة العامة للقدرة تجمع كافة الأوزان المقدرة لكل من

الكتلة الحرجة والقدرة الاقتصادية والقدرة العسكرية، ويضرب هذا المجموع بحاصل جمع الهدف الاستراتيجي مع الارادة الوطنية. وعلى سبيل المثال لو قدرت الكتلة الحرجة للدولة ما بأنها تعادل (٣٠) وحدة، والقدرة الاقتصادية (٢٠) وحدة، والقوة العسكرية (٣٠) وحدة، ومعامل الارتباط للهدف الاستراتيجي هو (٧,) ، وتصميم الإرادة الوطنية (٨,) فتصبح المعادلة كما يلي :

ق م = (٣٠ + ٢٠ + ٣٠) × (٧, + ٨,)

ق م = ٨٠ × ١,٥ = ١٢٠ وحدة القوة المقدرة للدولة .

تشمل الاستراتيجية الوطنية أسلوب صنع القرار وتحديد الأهداف التي يتطلب تحقيقها لتعزيز وحماية المصالح الوطنية. أما الإرادة الوطنية فهي درجة الحزم والتصميم التي يتحلّى بها المواطنون لدعم قرارات الحكومة. إن الارادة الوطنية هي الأساس الذي تبنى عليه الاستراتيجية الوطنية، كما أن وضوح الهدف الاستراتيجي ودرجة التماسك والانضباط السياسي سينعكس أيضا في التقديم لدى توزين الاستراتيجية الوطنية والارادة .

ان معامل الارتباط الأعلى الذي حدّد للهدف الاستراتيجي هو واحد (١)، حيث يتم التوزين للهدف باعطائه وزنا من (صفر الى ١) كما ان نسبة (٥,) تعد المعدل المتوسط، وهذا ينطبق ايضا على الإرادة الوطنية التي حددت أوزانها من (صفر إلى واحد) أيضا .

يعتمد وزن معامل الارتباط الذي يوضع لهذين العاملين، والى حد كبير، على قدرات المحلّل والشخصية المعتمدة على الخبرة الطويلة والبحث الواسع والدقيق في الشؤون الاجتماعية والثقافية والاقتصادية كافة للدول الاخرى .

وأخيرا يجب الإشارة إلى أن الأوزان التي توضع عادة لكافة القدرات التي تشكل القدرة لدولة مَا ليست ثابتة، بل هي متغيرة باستمرار صعودا وهبوطا، تبعا للمتغيرات التي تحدث في الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والسكانية، فلذلك على الباحث أن يعمل باستمرار على متابعة هذه المتغيرات عن كثب، وتقصّي مدى تأثيرها على القوة الوطنية صعودا أو هبوطا .

والشكل (١) يبيّن القوة المقدرة لعدد من الدول، وذلك قبل انهيار الاتحاد السوفيتي

القوة الوطنية المقدرة لعدد من الدول*

م	الدولة	الكتلة الحرجة (ك ح)			القدرة الاقتصادية (ق ا)	القدرة العسكرية (ق ع)	الهدف الاستراتيجي والارادة		
		السكان		الرقعة الجغرافية					
		العدد م	الوزن	م م ا	الناتج القومي العام - البترول - فحم الفاز - طاقة نووية - حديد - نحاس - يورانيوم - كروم - المنيوم - اسمنت - الغذاء - التجارة الدولية	العدد - النوعية - فعالية الاسلحة - الادارة - الكفاءة التنظيمية	استراتيجية	الارادة	المجموع
١	الولايات المتحدة	٣١٩	٥٠	٣,٦	١٤٦	١٨٨	,٣	,٤	,٧
٢	الاتحاد السوفيتي	٢٦١	٥٠	٨,٥	٨٥	١٩٧	,٧	,٥	١,٢
٣	اليابان	١١٥	٢٩	,١٤٣	٢٨	٥	,٦	,٨	١,٤
٤	المانيا	٧٧	١٩	,٠٩٦	٤٠	١٨	,٧	,٨	١,٥
٥	بريطانيا	٥٦	١٤	,,٩٤	٣١	١٨	,٥	,٥	١
٦	الصين الشيوعية	١٠١٤	٣٥	٣,٧	٣٣	٤١	,٤	,٣	,٦
٧	مصر	٤٠	١٠	,٣٨٦	-	١٣	,٦	,٦	١,٢
٨	المغرب	١٩	٥	,١٥٨	-	-	,٥	,٥	١
٩	الجزائر	١٨	٥	,٩٥٠	٣	-	,٥	,٥	١
١٠	السودان	١٨	٥	,٩٦٧	-	-	,٤	,٣	,٧
١١	العراق	-	-	,١٧٢	٥	٧	,٤	,٤	,٨
١٢	سوريا	-	-	,٠٧٢	-	١٠	,٥	,٥	١
١٣	السعودية	-	-	,٩٠٠	١٨	-	,٦	,٧	١,٣
١٤	ليبيا	-	-	,٦٧٩	٥	-	,٦	,٦	١,٢
١٥	الكويت	-	-	-	٦	-	,٥	,٣	,٨
١٦	الامارات العربية	-	-	-	٤	-	,٣	,٢	,٥
١٧	اسرائيل	-	-	-	١	٣٢	,٩	,٨	١,٧

* المصدر : World Power Trends And U. S. Foreign Policy for the 1980